

نقابة الصحفيين الفلسطينيين تهدد قناة «الغد» لاستضافة غانتس

جهة فلسطينية، رسمية كانت أو سياسية، بما في ذلك تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، مؤكدين عزمنا على مواصلة رسالتنا المهنية دون الخضوع لمؤثرات انتهازيّة ناتجة من هنا أو من هناك، وسجلنا الحافل في الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية حقيقة ناصعة لا يمكن المساس بها».

قناة «الغد»: من حقنا ومن واجبنا المهني الوقوف قدر الإمكان على جميع الآراء وكافة التطورات حتى في المعسكر المعادي

وقالت القناة «ومن حقنا، بل من واجبنا المهني الوقوف قدر الإمكان على جميع الآراء وكافة التطورات، حتى وإن كانت داخل المعسكر المعادي، وبوون ذلك نكون كمن يسدل ستارا من التضييق على الوعي العربي ويمنع عنه حق المعرفة». ويؤكد صحفيون فلسطينيون ضعف دور النقابة وعدم قدرتها على التأثير في حماية الحقوق والحريات في الإعلام الفلسطيني أو الدفاع عن حقوق الصحفيين الفلسطينيين المهنية والقانونية في ظل الانتهاكات التي يتعرضون لها من مختلف الأطراف، كما أن النقابة نفسها تمثل أبرز تجليات الانقسام الفلسطيني منذ آخر انتخابات للنقابة في مارس 2012، حيث بقيت النقابة معطلة وتحت سيطرة أعضاء تابعين لحركة فتح، وتجاهلوا كل دعوات الإصلاح. ووصف رئيس لجنة دعم الصحفيين صالح المصري، النقابة بأنها «جسد ميت ومعطل لا يخدم المجموع الصحافي»، وقال إننا «بحاجة لأن يلتزم الصف الفلسطيني والكلمة».

رام الله - طالبت نقابة الصحفيين الفلسطينيين قناة «الغد» التي تبث من العاصمة المصرية القاهرة، بالاعتذار على خلفية استضافتها وزير الجيش الإسرائيلي بيني غانتس، وحذرت من اتخاذ قرارات وإجراءات قاسية بحق القناة ومكاتبها في الأراضي الفلسطينية في حال عدم الاعتذار.

ودعت النقابة إدارة قناة «الغد» إلى الاعتذار العلني الواضح والصريح عن هذا الفعل، ومحاسبة المسؤولين عنه، وضمان عدم تكراره.

واعتبر متابعون أن بيان النقابة بمثابة محاولة إعلان وصاية على الإعلام العربي، في حين أن دور النقابة من المفترض أن يهتم بمشاكل قطاع الإعلام الفلسطيني والأزمات التي يعاني منها الصحفيون.

كما أن لغة التهديد والوعيد التي تضمنها البيان تتعارض مع حرية الصحافة والإعلام التي تدافع عنها النقابات الصحافية في كل مكان. وأشاروا إلى أن بإمكان النقابة تسجيل موقف والاعتراض على استضافة غانتس، لكن ليس من حقها التدخل في الخط التحريري لوسيلة إعلام والمطالبة بحاسبة المسؤولين والتهديد بمعاينة القناة على الأراضي الفلسطينية.

من جهتها أصدرت قناة «الغد» الفضائية، مساء الإثنين، توضيحا قالت فيه «دأبت بعض القوى والأطراف على النيل من استقلاليتها ومهنية قناة الغد الحريصة كل الحرص على الحقوق العربية والفلسطينية، إلى جانب حرصها الشديد على القواعد المهنية المعهودة في العمل الإعلامي».

وأضافت القناة في بيان نشرته عبر موقعها الإلكتروني «نؤكد مجددا أن قناة الغد هي قناة عربية مستقلة محايدة تعنى بالشأن العربي والفلسطيني خاصة، دون أن يجمعها رابط تجاري أو قانوني بآية

هيئة الإعلام التونسية تحيل خلافها مع الحكومة إلى الرأي العام

الهيئة تتهم الحكومة بإفساح المجال لـ «النهضة» للسيطرة على القطاع



إصلاح الإعلام التونسي مطلب شعبي

واستعجال البت في القضايا المتعلقة بقطاع الإعلام.

وقال العربي شويخة الأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار وعضو الهيئة السابقة لإصلاح الإعلام، إن «كل الحكومات بعد 14 يناير مهما كان لونها السياسي، لم تكن لديها إرادة سياسية حقيقية لإصلاح قطاع الإعلام». ونوه بأن «أغلب المسؤولين لم يطبعوا على محتوى التقرير النهائي

لهيئة إصلاح الإعلام». وأضاف شويخة «يجب إجراء مسح شامل لمعرفة أسباب وصول الإعلام إلى هذا المستوى، وسبل التغيير»، مشدداً على ضرورة «الفصل بين الإدارة والتحرير في المؤسسات الصحافية».

وأشار إلى أن حرية الاتصال والتعبير مضمونة في الدستور وفي أغلب النصوص القانونية التي تنظم القطاع، ولكن ما لاحظته أن «ممارسة الحريات لم يكن لديها مردود إيجابي على مستوى الحوار والأفكار في البلاد، لأن ممارسة الحريات تأتي مع جهل تام للمبادئ المهنية والأخلاقية، وهي مسألة أساسية في المشهد الإعلامي».

وأكد شويخة على الغياب التام للشفافية في الموارد المالية للمؤسسات الصحافية، من حيث مصادر التمويل ومردود الإعلانات بالمقارنة مع النفقات والعلاقات مع الأحزاب السياسية ورؤوس الأموال.

وتعرض عدد من الصحفيين التونسيين إلى اعتداءات خلال تغطيتهم للمظاهرات التي شهدتها عدة مناطق في تونس، كما سجلت نقابة الصحفيين ارتفاعا في عدد الانتهاكات ضد العاملين في الإعلام في ديسمبر الماضي، وأدانت الهايكا هذه الاعتداءات المتواترة واعتبرتها «حلقة من سلسلة المحاولات لتكميم الأقنوة والاستحواد على الفضاءات الإعلامية السمعية البصرية وتوظيفها في الدعاية والتضييق».

الهيئة أن «نهج الحكومة في التعامل مع الملف بشكل أحد المؤشرات الواضحة على تغليب المصالح الحزبية الضيقة ومصالح لوبيات المال ومراكز الضغط على حساب الصالح العام».

وقد صدر قرار بإحراق إذاعة «الزيتونة للقرآن الكريم» بمؤسسة الإذاعة التونسية العمومية منذ سنة 2017، لكن الهيئة قالت إن «أحزابا منتفذة ضغطت في سبيل عدم تنفيذها». كما أنه لم يتم تعيين مدير المؤسسة الإذاعة التونسية رغم فراغ المنصب منذ أكثر من عام، وهو الملف الذي يطالب الوسط الإعلامي في تونس بسرعة حله. ونهبت الهيئة إلى أن خطورة تداعيات هذا الفراغ في التأثير على نجاعة الإعلام العمومي ومدى قدرته على أداء وظائفه والاضطلاع بدوره.

وأشار السنوسي إلى أن الحكومة تناقض تقديم دعم مالي لمؤسسات إعلامية غير مرخصة ومخالفة للقانون مثل «نسمّة» و«الزيتونة» و«جنبل»، محذرا من خطورة «تحول الدعم المالي إلى وسيلة لوضع اليد على المؤسسات الإعلامية». ونهبت الهيئة إلى أن خضوع الحكومة واصطفائها لصالح أصحاب المؤسسات الإعلامية المتحزبة الخارجة عن القانون يشكل خطرا على مؤسسات الدولة ومستقبل الانتقال الديمقراطي، وهو ما أكدته مؤخرا تقارير محكمة المحاسبات.

وتحدثت عن أسلوب التعقيم في التعاطي مع ملف إذاعة «شمس أفام» المصادرة ومحاولة استكمال إجراءات بيعها للقطاع الخاص بطريقة تفقدهم للشفافية والوضوح، واعتبرت أن استبعاد الهيئة من هذا المسار يشير إلى شبّهات توجه عام للحكومة إلى مراكز الضغط الحزبي والمالي. وحملت الهيئة القضاء الإداري والعديلية المسؤولية في إحداث التوازن بين الهيئة والسلطة التنفيذية عبر فرض سلطة القانون، كما دعت جميع المحاكم بمختلف اختصاصاتها للقيام بدورها

أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في تونس بيانا شديدا للهيئة ضد الحكومة بعد أن فشلت مساعي التواصل معها لحل الملفات العالقة، واتهمت الحكومة بعرقلة إصلاح القطاع والسماح للأحزاب بوضع يدها على المؤسسات الصحافية لخدمة مصالح حزبية وحتى شخصية.

تونس - هاجمت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في تونس «الهايكا» حكومة هشام المشيشي، وحملتها مسؤولية عرقلة مسار إصلاح الإعلام العمومي وتعطيل معالجة ملفاته العالقة منذ سنوات، وفسح المجال للأحزاب لاستغلال وسائل الإعلام. وشهدت الفترة الماضية خلافات بين الوسط الصحافي التونسي والهايكا من جهة، وحكومة المشيشي من جهة أخرى، وانتقادات متواصلة لتسيير القطاع وعرقه في الفوضى وسط استياء من الجمهور، لكن بيان الهايكا الذي أصدرته مساء الإثنين هو الأشد لهجة وغضبا تجاه ما أسمته «مؤشرات خطيرة تعكس استمرار الحكومة في إعاقة أي مبادرة لإصلاح الإعلام».

ووفق السنوسي، تطالب الهيئة «بتشريع القانون الذي يتعلق بالهيئة ومستقبلها لأن الحكومة سحبت قانون القطاع السمعي البصري عندما كان على وشك أن يعرض على مجلس النواب لإسباح المجال لمبادرة ائتلاف الكرامة، ووعدت بإعادته خلال أسبوع أو شهر، لكن حتى اليوم لم يتم إعادته إلى مجلس النواب».

وواجه مشروع القانون الذي تقدم به ائتلاف الكرامة بدعم من النهضة معارضة من قبل العاملين في قطاع الإعلام والنقابات المهنية إضافة إلى الهيئة، الذين يعتبرون أن إسباح المجال للتمويل الأجنبي تحت غطاء الاستثمار في المؤسسات الإعلامية الوطنية الموجهة للجمهور التونسي، يجعل البلاد أمام نسخة جديدة من سيناريوهات التمكن في مجال الإعلام لإحداث تغييرات جذرية على مستوى المشهد السمعي البصري دون اعتبار لما يمكن أن يتضمنه ذلك من مخاطر ومنح المتشدد والمتطرفين منابر. وتطرقّت الهيئة أيضا إلى ملف المؤسسات الإعلامية المصادرة منذ سنوات والذي لم يتم حله حتى اليوم، واعتبرت

مهام السنوسي الحكومة تناقض دعم مؤسسات إعلامية غير مرخصة

واتهمت الهايكا الحكومة بالإصرار على «تطوير المشهد السمعي البصري وتوظيفه لفائدة أحزاب سياسية ولوبيات مالية استثمرت على غير وجه حق في الإعلام وتمكنت من التمتع في مؤسسات الدولة وتسيير دواليبها ورسم توجهاتها خدمة لأجندات خاصة».

وأوضح عضو الهيئة هشام السنوسي خلفيات البيان، قائلًا إن «الهيئة حاولت منذ البداية خلق قنوات تواصل مع الحكومة في إطار الاحترام المتبادل، لكن لاسف بالنسبة إلى الحكومة أي رأي أو تصور يخالفها، هي بالضرورة وحكما

وتبدأ محكمة إسطنبول الثالثة عشرة، الأربعاء، جلسات الاستماع في إعادة محاكمة أونديروغلو وهو رئيس تحرير موقع «بيانيت» الإخباري المستقل، وشيبنيم كورور فينكناجي كاتبة العمود في صحيفة «إفريبنسل» البسارية ورئيسة نقابة الأطباء التركية،

وأحمد نسين كاتب عمود في صحيفة «آرتي جريسك» البسارية على الإنترنت. ويواجه الصحفيون والناشطون الثلاثة اتهامات بالترويج للدعاية الإرهابية في عملهم مع الصحيفة اليومية المؤيدة للأكراد «أوزجور جونديم» في عام 2016، وقد تمت تبرئتهم في عام 2019، لكن المدعين الحكوميين استأنفوا على حكم البراءة. وفي حال إدانتهم، قد يواجه المتهمون أحكاما قد تصل إلى 14 عامًا سجنًا.

وقال جولدوز سعيد، منسق برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في «لجنة حماية الصحفيين الدولية»، «يجب

المراقبة سلاح يهرب الصحفيين في جنوب السودان

ومنذ استقلال جنوب السودان في يوليو 2011، تم تقييد حرية التعبير بشدة. وتعتبر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تلك الدولة من أخطر الأماكن في العالم على الصحفيين. وفي سبتمبر 2019، أصدر الرئيس سلفا كير أمرا بتشكيل محكمة محاكمة عناصر الجهاز على جرائم ضد الدولة. لكن لا يوجد دليل على أن المحكمة أو جهود المساءلة الأخرى أسفرت عن تحقيقات ومحاكمات ذات مصداقية بشأن الانتهاكات الجسيمة.

وتكرر الحكومة أي مسؤولية عن الانتهاكات ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، حيث قال المتحدث باسم الرئيس سلفا كير «الأمم الوطني لا يتدخل في عمل الإعلام. المؤسسات الإعلامية من سلطنتها النظر في شأن أي صحافي. الأمن الوطني لم يحجز صحافيا أو يوقف عمل مؤسسة صحافية في جنوب السودان».

وأكدت الأمم المتحدة في تقرير سابق أن الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان في جنوب السودان يُقتلون ويُعتقلون كما تُغلق الصحف من جانب الحكومة في الغالب، مما يعرقل تغطية واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم.

كيب تاون - قالت منظمة العفو الدولية، الثلاثاء، إن جهاز الأمن الوطني في جنوب السودان يستخدم المراقبة لـ «إرهاب» الصحفيين والنشطاء والمثقفين، مما يؤدي إلى أجواء من الخوف الشديد.

وقال ديبورز موشينا مدير منظمة العفو في شرق وجنوب أفريقيا، إن «التهديد بالمراقبة هو سلاح في حد ذاته، وأجربنا منتقو الحكومة ونشطاء حقوق الإنسان أنهم يعيشون في خوف دائم من التجسس عليهم».

وتكررت المنظمة أنه خلال تحقيق استمر عامين، قابلت المنظمة 63 شخصا بينهم نشطاء من جنوب السودان وصحافيون ومحامون. وبحسب التقرير، تستخدم حكومة جنوب السودان من خلال جهاز الأمن الوطني ممارسات الترهيب والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون لإسكات منتقدي الحكومة والصحافيين.

وتكرر التقرير أن روايات موثوقة ومتسقة من مصادر متعددة تشير إلى أن عملاء المخابرات تسللوا إلى منظمات غير حكومية ووسائل إعلام وشركات أمنية في القطاع الخاص وفنادق.

منظمات دولية تطالب بوقف محاكمة صحفيين أترك

على السلطات التركية الكف عن ملاحقة الصحفيين بتهمة دعائية إرهابية لا أساس لها ضد إيرول أونديروغلو وشيبنيم كورور فينكناجي وأحمد نسين، بصفتهم مدافعين عن حرية الصحافة وكتاب أعدمة».

وأضاف «ما كان ينبغي أبداً مقاضاة الثلاثة في المقام الأول، فهم لم يفعلوا شيئا سوى الدفاع السلمي عن حقوق الإنسان الأساسية، لذا على السلطات التركية ألا تصر على معاقبة من يطالب بحرية الصحافة».

وأوضحت «لجنة حماية الصحفيين» أنه في عام 2016، أصبح العشرات من

الصحافيين والناشطين في مجال حرية الصحافة رؤساء تحرير فخرين لصحيفة «أوزجور جونديم» ليوم واحد لكل منهم، كعرض للضامن مع الصحفية. ومنذ ذلك الحين، استجوبت السلطات جميع المشاركين في تلك الحملة ووجهت اتهامات بالدعاية الإرهابية في 38 قضية على الأقل، وسجنت السلطات لفترة وجيزة الصحفيين الثلاثة في عام 2016، ثم أفرجت عنهم على ذمة المحاكمة.

واتهمت السلطات «أوزجور جونديم» بالترويج لحزب العمال الكردستاني المحظور، وأغلقت الصحيفة في وقت لاحق في عام 2016.

وأحمد نسين كاتب عمود في صحيفة «آرتي جريسك» البسارية على الإنترنت. ويواجه الصحفيون والناشطون الثلاثة اتهامات بالترويج للدعاية الإرهابية في عملهم مع الصحيفة اليومية المؤيدة للأكراد «أوزجور جونديم» في عام 2016، وقد تمت تبرئتهم في عام 2019، لكن المدعين الحكوميين استأنفوا على حكم البراءة. وفي حال إدانتهم، قد يواجه المتهمون أحكاما قد تصل إلى 14 عامًا سجنًا.

وقال جولدوز سعيد، منسق برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في «لجنة حماية الصحفيين الدولية»، «يجب

مغنية بحرية الصحافة وحقوق الإنسان الحكومة التركية بإسقاط التهم الموجهة إلى ممثل منظمة «مراسلون بلا حدود» في تركيا إيرول أونديروغلو، ووقف الاضطهاد ضد الصحفيين والأكاديميين والكتاب.

وتبدأ محكمة إسطنبول الثالثة عشرة، الأربعاء، جلسات الاستماع في إعادة محاكمة أونديروغلو وهو رئيس تحرير موقع «بيانيت» الإخباري المستقل، وشيبنيم كورور فينكناجي كاتبة العمود في صحيفة «إفريبنسل» البسارية ورئيسة نقابة الأطباء التركية،



عمل تحت أعين الحكومة